المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 2، العدد (4) أكتوبر 2023
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

السياسات المناخية وفقًا لمقاربات ومنظور التكلفة والعائد: دراسة حالة الولايات المتحدة خلال فترة حكم إدارة بايدن-هاريس

آية بدر

رئيس قسم – الإدارة المركزية لشؤون المكتب الفني لرئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
مجلس الوزراء المصري

aya.alaiwa2013@feps.edu.eg
Ayabadr@idsc.gov.eg

Climate Policies According to Cost Benefit Analysis Approach: Case Study of Biden-Harris' Domestic Climate Agenda

Aya Badr

Head of Department - Technical Office Central Sector - IDSC - The Egyptian Cabinet

aya.alaiwa2013@feps.edu.eg
Ayabadr@idsc.gov.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2023.322743 URL: http://doi.org/10.21608/ijppe.2023.322743

- تاريخ استلام البحث: 2023/9/14، وتاريخ قبوله: 2023/10/14
- توثيق البحث: بدر، آية. (2023). السياسات المناخية وفقًا لمقاربات ومنظور التكلفة والعائد: دراسة حالة الولايات المتحدة خلال فترة حكم إدارة بايدن-هاريس. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *2*(4)، 63-91.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 2، العدد (4) أكتوبر 2023
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
آية بدر

السياسات المناخية وفقًا لمقاربات ومنظور التكلفة والعائد: دراسة حالة الولايات المتحدة خلال فترة حكم إدارة بايدن–هاريس

المستخلص

استهدفت تلك الورقة تسليط الضوء على إشكالية آلية صنع السياسات المناخية في النظم السياسية المختلفة، في ظل تنامي معضلة إدارة النظم السياسية الديمقراطية ملف المناخ بكفاءة، خاصة في ضوء حسابات التكلفة والعائد، والسجال بين مختلف الأطراف من أجل التوافق حول السياسات المناخية على نحو يتناول مختلف الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية، والتكلفة والعائد لكل الأطراف المعنية، مع دراسة الحالة الأمريكية خلال عهد إدارة بايدن–هاريس. ومن أجل الإجابة عن التساؤل البحثي، ولاختبار صحة الفرضية بوجود علاقة بين السياسات المناخية في الولايات المتحدة وشرعية الرئيس الأمريكي تبعًا لفعَّالية تلك السياسات وتأثيراتها المختلفة، استخدمت الدراسة منهجية تحليل التكلفة والعائد (Cost–Benefit Analysis, CBA)، وخلصت للعديد من النتائج، لعل أبرزها أن تقييم التكلفة والعائد وفعَّالية السياسات يرتبط بالسياق الذي تنشأ فيه ومدى ما تتلقاه تلك السياسات من دعم أو معارضة، استنادًا إلى ثقة المواطنين، ومختلف الفواعل بتلك السياسات، إلى جانب تأثير العديد من العوامل الأخرى. كما ارتأت أن السياسات المناخية، التي تأخذ في الحسبان الاعتبارات الاقتصادية والمجتمعية إلى جانب الاعتبارات البيئية، تحظى بالمزيد من الدعم السياسي والتأييد الشعبي من قبل الرأي العام الأمريكي. وتم التوصل أيضًا إلى أن حسابات التكلفة والعائد كانت في قلب عملية صنع السياسات المناخية في عهد إدارة بايدن–هاريس. وبالرغم من سعيّ الإدارة الأمريكية لمراعاة حساب الأثر الاقتصادي على أصحاب المصالح ممن يتخوفون من تأثير السياسات المناخية على مكاسبهم الاقتصادية، فإن التكلفة السياسية والمجتمعية المرتفعة قد أثرت بالسلب على الشرعية والاستقرار السياسي، وهو ما ألقى بظلاله على صعوبة تمرير العديد من مشروعات السياسات، مع طول أمد التمرير، والمفاوضات، في خضم اتساع حدة الانقسام والاستقطاب الحزبي.

الكلمات الدالة: تغير المناخ، السياسات المناخية، التكلفة والعائد، الديمقراطية، الانتخابات الأمريكية

المقدمة

لم تعد قضايا تغير المناخ مقتصرة على الأبعاد البيئية وحدها، إنما ازدادت تلك الإشكالية تعقيدًا بفعل اكتسابها المزيد من الأبعاد والاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية والمجتمعية. ونظرًا لما بات ينجم عن ظاهرة تغير المناخ من تهديدات وجودية، فقد تزايدت أهمية دراسة التداخل بينها وبين المجالات الأخرى، ومنها المجال السياسي. فقد برزت أهمية دول الفاعلين السياسيين –بمختلف مستوياتهم– في التعامل مع قضية تغير المناخ، سواء من خلال الإسهام في طرح الحلول والسياسات اللازمة، أو عبر التسبب في تعقيد الأزمة على إثر سبل تفاعلهم معها.

هذا إلى جانب تسليط الأدبيات الضوء على الأبعاد والتكلفة السياسية لتغير المناخ، إذ قد يتسبب الخطر المناخي في تأجيج أزمات سياسية، وتنامي الاضطرابات والاحتجاجات، فضلا عن تآكل شرعية بعض النظم أمام شعوبها بفعل سوء إدارة هذا الملف، والتقاعس عن التصدي له. وبمعنى آخر، قد يسهم سوء التكيُّف ومواجهة تغير المناخ في تفاقم إشكاليات الضعف والهشاشة بمؤسسات صنع السياسات ونظم الحكم. وعلى الجانب الآخر، فالسياقات التي تشهد تنامي الهشاشة والضعف المؤسسي، والفساد، وضعف الحوكمة، تواجه صعوبة إدارة قضايا المناخ والمخاطر ذات الصلة بها.

ولا تقتصر التحديات على الدول التي تواجه إشكاليات الهشاشة والضعف المؤسسي والنزاعات فقط، بل تمتد تلك التحديات إلى النظم المستقرة أيضًا. ومن ثمَّ، تبلورت إشكالية آلية صنع القرار وصنع السياسات المناخية في النظم السياسية المختلفة، وتنامت معضلة إدارة النظم السياسية الديمقراطية للمناخ بكفاءة، خاصة في ضوء حسابات التكلفة والعائد، والسجال بين مختلف الأطراف؛ من أجل التوافق حول السياسات المناخية على نحو يأخذ في الحسبان مختلف الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والمجتمعية، والبيئية، والتكلفة، والعائد لكل الأطراف المعنية.

وبالنظر للحالة الأمريكية، فبرغم أهمية الولايات المتحدة، التي تعد فاعلًا رئيسًا على الساحة الدولية فيما يتعلق بدعم جهود المواجهة والتكيُّف مع التغير المناخي، بيد أن ذلك الدور يتباين وفقًا لتوجهات الإدارة الأمريكية الحاكمة، وموقع قضايا المناخ من أجندة الحزب الحاكم، سواء فيما يتعلق بالسياسات الداخلية أو حتى السياسات الخارجية؛ الأمر الذي يُثير التساؤل حول مدى فعَّالية السياسات المناخية تحت مظلة أنظمة الحكم الديمقراطية. وقد شهدت السياسات المناخية الأمريكية تحولًا خلال عهد الإدارة الديمقراطية الحالية بقيادة جو بايدن، التي تولت زمام الأمور عام 2020، وتبنت العديد من السياسات

الرامية نحو تعزيز مواكبة الأهداف المناخية، والوفاء بالالتزامات الأمريكية إزاء المجتمع الدولي. ومع ذلك، هناك العديد من الإشكاليات والتحديات التي ترتبط بتلك السياسات، وتواجه صياغتها وتبنيها، واستجابة الرأي العام لها، وهو ما يستدعي دراسة التكلفة والعائد لتلك السياسات، وانعكاساتها على الداخل الأمريكي سياسيًّا واقتصاديًّا ومجتمعيًّا، ودلالاتها المستقبلية، التي قد تتجلى في نتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وتأسيسًا على ما سبق، **تسعى هذه الورقة للإجابة عن التساؤل البحثي التالي: كيف يمكن تقييم فعَّالية السياسات المناخية الأمريكية في ضوء حسابات التكلفة والعائد خلال عهد إدارة بايدن–هاريس؟**

وتسعى الورقة للإجابة عن هذا التساؤل البحثي من خلال الأقسام والمحاور التالية: بعد المقدمة يتناول القسم الأول مراجعة للأدبيات السابقة المتعلقة بمقاربات التكلفة والعائد بشأن السياسات المناخية، بينما يتناول القسم الثاني دراسة الحالة الأمريكية من خلال التطرق لخصائص السياق الأمريكي، فضلًا عن رصد القسم الثالث أبرز السياسات والتشريعات والإجراءات التنفيذية التي تنبتها الإدارة الأمريكية الحالية ذات الصلة بقضايا البيئة والمناخ والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة، وتحليلها، ويستعرض القسم الرابع والأخير أبرز نتائج الدراسة في ضوء تحليل السياسات المناخية للولايات المتحدة من منظور ومقاربة التكلفة والعائد، إلى جانب تسليط الضوء على تداعيات تلك التكلفة والعائد على السباق الانتخابي المرتقب عام 2024.

المنهجية

من أجل الإجابة عن التساؤل البحثي، ولاختبار صحة فرضية وجود علاقة بين السياسات المناخية في الولايات المتحدة وشرعية الرئيس الأمريكي تبعًا لفعَّالية تلك السياسات وتأثيراتها المختلفة؛ تتبنى الورقة منهجية تحليل التكلفة والعائد (Cost–Benefit Analysis, CBA)، التي تُعدُّ إحدى أبرز مقاربات تحليل السياسات العامة، التي خرجت من مظلة اقتصاد الرفاهة. ومن خلال تلك المقاربة يتم تقييم كفاءة السياسات الاقتصادية عبر تقدير تكلفتها، ومنافعها المجتمعية، ومدى القدرة على تحمل تلك التكلفة وتداعياتها المحتملة، أخذًا بالاعتبار تكلفة الفرصة البديلة. وبالتالي، تكون السياسات فعَّالة اقتصاديًّا إذا ترتبت عليها منافع ومكاسب مجتمعية، وتكون السياسات مكلفة حينما تطغى تكلفتها المجتمعية على المكاسب الاقتصادية المتوقعة منها؛ الأمر الذي يوفر إطارًا عامًا لصناع السياسات للمفاضلة بين بدائل السياسات المختلفة، وتقييم فعَّالية السياسات المتبعة، والمخاطر التي قد تنجم عنها (Haveman & Weimer, 2001).

ويوفر هذا المنظور إطارًا عامًا لمحاسبة الحكومة، وتقييم أدائها من قبل المواطنين بفضل الشفافية التي توفرها تلك الحسابات لمعرفة دوافع تبني السياسات، فضلًا عن تحقيق الرشادة والكفاءة في تخصيص الموارد بموجب تلك الحسابات (Edge, 2021).

وتشير الأدبيات إلى التوجه مؤخرًا نحو توظيف منهجية تحليل التكلفة والعائد في دراسة السياسات المناخية والقضايا البيئية (Environmental Cost Benefit Analysis)، من خلال التركيز على التكلفة والعائد ذي الصلة بالمناخ والبيئة والموارد الطبيعية، والاستناد إلى تلك الحسابات لتقييم فعَّالية وكفاءة السياسات والمشروعات المختلفة، فضلًا عن التركيز على التكلفة والعائد ذي الصلة بحيوات البشر ومستوى الرفاهة، وليس التكلفة المادية فقط، كما في المنظور التقليدي لمنهجيات حسابات التكلفة والعائد (OECD, 2018).

بفضل هذا المنظور، تنامت دلالات وأهمية التوقيت، وتأثيراتها المحتملة على التكلفة والعائد من السياسات المناخية وتقييمها، فضلًا عن بلورة آليات المفاضلة بين بدائل السياسات المختلفة للتعامل مع تغير المناخ وتداعياته، مع الوضع في الاعتبار خصوصية قضايا المناخ وما تمثله من تهديد لحياة البشر؛ الأمر الذي قد يؤثر على حسابات التكلفة والعائد وفقًا لاختلاف السياقات ما بين الاقتصادات النامية والمتقدمة. وسعت الأدبيات لتطوير مقياس كمي لتقدير الوزن النسبي لتأثير سياسات المناخ، والعوامل المؤثرة، والمخاطر ذات الصلة، حيث إن حسابات التكلفة والعائد بالنسبة للسياسات المناخية لا تقتصر على التكلفة الاقتصادية وحدها، بل تتطلب أيضًا أخذ التكلفة المجتمعية، والبيئية، والسياسية، والأمنية في الحسبان (Dennig, 2017).

ومن ثَمَّ، سعى العديد من الدراسات لدراسة حسابات التكلفة والعائد للسياسات المناخية وفقًا لتأثيراتها المحتملة على الفئات الأكثر ضعفًا، والأكثر تأثرًا بتداعيات التغيرات المناخية؛ من أجل تقييم فعَّالية سياسات التكيف، والتقليل من حدة تأثير التغير المناخي، وتقويمها وفقًا لمدى تأثيرها على تلك الفئات (Williams et al., 2020)، هذا بالإضافة لبلورة مفاهيم مثل التكلفة المجتمعية للكربون (Social Cost of Carbon, SCC)، والتي تأخذ في الحسبان الآثار السلبية الناجمة عن الانبعاثات باعتبارها تمثل تكلفة؛ سواء للمشروعات أو للسياسات العامة بما يستدعي التعامل معها للحد منها (OECD, 2018).

تأسيسًا على ما سبق، تستهدف الورقة الاعتماد على مقاربات التكلفة والعائد؛ لدراسة تقييم فعَّالية السياسات المناخية الأمريكية خلال عهد إدارة بايدن–هاريس وتداعياتها، انطلاقًا من منظور حسابات

التكلفة والعائد، وذلك عبر توظيفه كمقاربة نظرية وتحليلية، وليس عبر بناء نموذج كمي لقياس تلك التكلفة والعائد، استنادًا إلى البيانات الثانوية والدراسات المكتبية ذات الصلة، وتحليلها وفقًا للأطر التحليلية الوصفية، مع رصد وتحليل السياسات المناخية الأمريكية خلال فترة حكم إدارة بايدن–هاريس، وكذا رصد وتحليل توجهات الرأي العام الأمريكي بشأنها، لتكون هذه الورقة البحثية بمثابة إطار نظري ومرجعي يمكن الاستناد إليه لبناء نموذج كمي؛ لقياس حسابات التكلفة والعائد للسياسات المناخية الأمريكية بعد انتهاء عهد إدارة بايدن–هاريس.

مراجعة الأدبيات السابقة

تسلط الأدبيات الضوء على معضلة تغير المناخ، وصنع السياسات من خلال العديد من المقاربات والاتجاهات، فهناك قدر من التباين بين الدول في قدرتها على سن سياسات مناخية ذات مستهدفات طموحة، ويُعزى هذا التباين لاختلاف طبيعة الهياكل السياسية والاقتصادية بكل دولة، فضلًا عن الثقل الاقتصادي لصناعات المحروقات والوقود الأحفوري بها، إلى جانب التفاوت في معدلات الثقافة والتطور العلمي (Ylä–Anttila et al., 2018).

فثمة اتجاه يتناول إشكالية الديمقراطية وتغير المناخ، والتي تأتي في إطار معضلة صنع السياسات العامة في النظم الديمقراطية –بشكل عام– في ظل ما تشهده تلك النظم من تحديات في الآونة الأخيرة؛ الأمر الذي يلقي بظلاله سلبًا على صنع السياسات المناخية وتبنيها، فتلك السياسات تتطلب بطبيعتها قدرًا من التدخل الحكومي؛ لتحقيق التحول عن مسببات الانبعاثات نحو البدائل غير المضرة بالبيئة، وهو ما قد يواجه معارضة من قبل الفئات التي قد تتضرر مصالحها من تلك السياسات، فضلًا عن الحاجة لإقرار المخصصات التمويلية؛ لتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية والتكيُّف معها، بما يستلزم موافقة السلطات التشريعية في النظم الديمقراطية لتمرير تلك التشريعات. وفي ظل تزايد حدة الانقسامات، وتنامي التحديات داخل مؤسسات صنع القرار بالسياقات الديمقراطية، فإن صنع السياسات المناخية ليس من المتصور أن يتم بسلاسة (Willis, 2020).وكذلك يضع تنامي المد الشعبوي اليميني المزيد من العراقيل، التي قد تُصِّعب مهمة تمرير السياسات المناخية في النظم الديمقراطية، فالتوجهات الشعبوية تتناقض في طبيعتها مع آليات التعامل مع تغير المناخ، إذ إن ذلك الخطر يتطلب الاعتماد على المعرفة والبيانات والحلول العلمية، وهو ما قد لا تصغي إليه النخب الشعبوية، التي تميل لتسييس مختلف القضايا، بما في ذلك قضايا المناخ، فثمة حاجة لتجنب تسييس إشكالية تغير المناخ De–politicization of climate

(change)؛ للتمكن من التعامل معها على نحو أفضل وفقًا لحسابات التكلفة والعائد، واستنادًا للمقاربات العلمية لا التوجهات السياسية، خاصة أن التيار الشعبوي اليميني يتسم بمعارضته للسياسات المناخية (Marquardt & Lederer, 2022; Lockwood & Lockwood, 2022). هذا بالإضافة لما خلصت إليه بعض الدراسات الكميَّة الرامية نحو تقييم أداء النظم الديمقراطية في مواجهة تغير المناخ، والتي توصلت نتائجها إلى محدودية إسهام التحول الديمقراطي في تقليل الانبعاثات في الدول ذات الدخل المرتفع (Selseng et al., 2022).

كما تشير الأدبيات إلى أن بعض السياسات المناخية الأكثر كفاءة، وفقًا للمنظور الاقتصادي، غالبًا ما تواجه عقبات سياسية يمكن أن تؤدي إلى الاستعاضة عن تلك السياسات المنظمة للطاقة وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، مقابل تبني سياسات أقل كفاءة وأحيانًا سياسات رجعية؛ لتجنب تلك العقبات والتكلفة السياسية والمجتمعية (Anthoff & Hahn, 2010)، في حين أن بعض الأدبيات قد سلطت الضوء على التكلفة السياسية الخفية للسياسات المناخية، والتي تتعلق بقيم العدالة الإجرائية والمشاركة والمحاسبة، وكذلك الشرعية السياسية؛ حيث قد تسهم سياسات العمل المناخي والحد من الانبعاثات في تآكل العدالة الإجرائية والشرعية السياسية (Page, 2012).

واتصالًا، تؤكد الأدبيات على أهمية قيم العقد الاجتماعي والثقة من قبل المواطنين إزاء حكوماتهم؛ من أجل ضمان نجاح السياسات المناخية وتنفيذها على نحو لا يثير الغضب والاستياء الشعبي، ففي حال غياب تلك الثقة، فستكون تلك السياسات مكلفة سياسيًّا، وقد تكبد النظام السياسي تآكل شرعيته، وقد يواجه المزيد من الاحتجاجات والاضطرابات، كما أنها قد تؤثر على حظوظ النظام الحاكم في الاستحقاقات الانتخابية التالية لتبني تلك السياسات. ولتجنب هذا الأمر؛ ثمة حاجة لإجراء دراسة للتكلفة والعائد، والمفاضلة بين مكتسبات خفض الانبعاثات من جهة، وتكلفتها على صعيد القبول السياسي والتأييد الشعبي والشرعية من جهة أخرى، فضلًا عن دراسة مسببات تلك الثقة، ودوافعها، والأسباب التي قد تفضي لغيابها فيما يتعلق بتلك السياسات. فثقة المواطنين تُعدُّ من أهم مقومات نجاح تطبيق السياسات المناخية؛ لما تسهم فيه من خفض للتكلفة السياسية والمجتمعية لتلك السياسات بموجب إيمان المواطنين بأهميتها ومردودها الإيجابي عليهم، وبغياب تلك الثقة ستتعرقل تلك السياسات بما قد يحول دون بلوغ المستهدفات منها (Kitt et al., 2021).

جدير بالذكر أن طبيعة السياسات المناخية تتراوح ما بين سياسات قهرية مثل الضرائب، وسياسات طوعية تتضمن توفير حوافز للحث على التخلي عن مسببات الانبعاثات، واستخدام البدائل الصديقة للبيئة عوضًا عنها، وقد ترتبط بالسياسات المناخية عدة أنماط من تفاعل الرأي العام بشأنها، ونشير في هذا الصدد إلى تنامي ما بات يوصف باحتجاجات العمل المناخي، والتي تسعى نحو التأثير على الرأي العام وصانعي السياسات؛ من أجل تسريع وتيرة تبنِّي السياسات المناخية المطلوبة عبر العديد من المسارات، التي تتراوح من المسيرات السلمية إلى العصيان المدني، وقد تصل إلى حد الاحتجاجات العنيفة؛ للتعبير عن الاستياء من حالة التقاعس عن التصدي لتغير المناخ. وفي المقابل، قد تتفاقم الاحتجاجات المعارضة على إثر المخاطر التي تفرضها السياسات المناخية على بعض الفئات (Gordon & Press, 2023).

كما قد تسفر السياسات المناخية عن إثارة مخاوف الفئات الأكثر فقرًا وهشاشة ممن يخشون من ارتفاع التكلفة الاقتصادية والمجتمعية لتلك السياسات، وما قد يلحق بهم من أضرار بسببها في ظل ما تشير إليه الدراسات من محدودية إسهام تلك السياسات في تحسين مستوى معيشتهم، وتقليل معدلات الفقر، بل قد تؤدي تكلفة الإنفاق على السياسات المناخية إلى إبطاء الجهود المبذولة للحد من الفقر بحلول عام 2030، وهو ما يفاقم تكلفة العمل المناخي، فضلًا عن منظور الفئات الأكثر ضعفًا للضرائب على موارد الطاقة غير المتجددة باعتبارها غير عادلة لما تتسبب فيه من ارتفاع لأسعار الطاقة(Campagnolo & Davide, 2019; Povitkina, et al., 2021).

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن الإشارة إلى الإسهام العلمي لتلك الدراسة، والتي تتمحور حول إعادة توظيف مقاربات ومنظور التكلفة والعائد نظريًا، كإطار ومقاربة تحليلية وصفية لتحليل ودراسة السياسات الأمريكية، في ضوء التركيز على الترابط والتداخل بين التكلفة السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، بالاستناد للبيانات الثانوية والمصادر المكتبية، مع العمل على الإضافة للتراكمية العلمية في هذا الصدد من خلال التركيز على السياسات المناخية الأمريكية الراهنة كحالة دراسة.

خصائص السياق الأمريكي

في إطار دراسة خصائص السياق الأمريكي يقدم هذا القسم دراسة وتحليلا لأدوات السياسات العامة التي تبنتها إدارة بايدن–هاريس؛ من أجل الخلوص إلى النتائج المتعلقة بحسابات التكلفة والعائد بشأن تلك السياسات المناخية وتبعاتها.

وفقًا لدراسة استطلاعية أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لأكثر من 40 ألف شخص في 20 دولة من أكثر دول العالم انبعاثًا للكربون، ومنها الولايات المتحدة؛ لدراسة التوجهات إزاء السياسات المناخية، فإن معدلات الدعم الشعبي لسياسات المناخ تعتمد على العديد من العوامل، مثل: الفعَّالية الملموسة لسياسات الحد من الانبعاثات، وتأثيراتها الملموسة على الأسر ذات الدخل المنخفض، ومدى قدرتها على تقليص عدم المساواة في التأثيرات على تلك الأسر، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، ومستويات التعليم، ونمط الحياة، والميول السياسية، وغيرها من العوامل والمحددات التي من خلالها يمكن الخلوص لسياسات مناخية أفضل، وأقل في التكلفة، وأكثر قبولا لدى الرأي العام. وقد خلصت تلك الدراسة للعديد من النتائج التي يمكن من خلالها الوقوف على أبرز خصائص السياق الأمريكي فيما يتعلق بالسياسات المناخية، ونشير فيما يلي لأبرز النتائج:

فقد أشار نحو 76% من المستجيبين الأمريكيين إلى أن تغير المناخ يعتبر قضية مهمة، وأبدى 50% استعدادهم الطوعي لتبني أنماط سلوكية صديقة للبيئة والمناخ. أما فيما يتعلق بالتقبل العام لسياسات الضرائب الكربونية؛ فقد أيد 34% فقط فرض الضرائب على الوقود الأحفوري (بواقع 45 دولارا/ طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، و33% أيدوا فرض الضرائب على الطيران، و39% أيدوا حظر السيارات التي تعتمد على الوقود، و29% فقط أيدوا فرض ضرائب على دخل الشركات، و36% فقط أيدوا حظر الإنتاج الكثيف للماشية، و31% أيدوا فرض ضرائب على منتجات الماشية ومضاعفة أسعار اللحوم. ولعل تلك المؤشرات تدل على توجهات الرأي العام إزاء العديد من السياسات المناخية، وتكلفتها المجتمعية والسياسية والاقتصادية، ومدى التقبل الشعبي لها (Dechezleprêtre et al., 2022).

ومن ناحية أخرى، تؤثر خصائص النظام السياسي الأمريكي على عملية صنع السياسات المناخية، في ضوء أن آلية صنع السياسات والتشريعات تمر عبر العديد من الدوائر بداية من الكونجرس وصولًا لمجلس الشيوخ، ثم الرئيس الأمريكي؛ الأمر الذي يؤثر على حظوظ تمرير مختلف السياسات، خاصة تلك المتعلقة بقضايا خلافية لا تحظى بتوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وفي مقدمتها القضايا المناخية، التي يكاد يكون موقف كل حزب منها على طرف النقيض من الآخر.

إذ إن الديمقراطيين يؤمنون بأهمية مواجهة التغير المناخي عبر العمل على بناء اقتصاد قائم على الطاقة النظيفة وقادر على المنافسة عالميا، ويضع العمال والمجتمعات في المقام الأول، ولا يترك أحدًا يتخلف عن الركب، عبر تضمين العدالة البيئية والعدالة الاقتصادية والعدالة المناخية في قلب السياسات

الأمريكية. ويرفض الديمقراطيون الترويج لأطروحات المفاضلة بين تغير المناخ والتنمية الاقتصادية، التي ينادي بها الجمهوريون ممن يقللون من درجة أولوية القضايا المناخية في مواجهة الاعتبارات الاقتصادية ("Combating the climate" , 2020).

وازداد الأمر سوءًا مع تسلل الشعبوية لداخل دوائر الحكم في الولايات المتحدة، ولعل أبرز مظاهرها صعود الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى سدة الحكم، الذي كان لفترة حكمه العديد من التداعيات السلبية على سياسات المناخ، فضلًا عن تقويضه للعديد من المكتسبات التشريعية والسياسية السابق تحقيقها (Baker, 2020).

كما أن للنظام الأمريكي سمة مميزة تتمثل في تنامي دور جماعات الضغط ذات التأثير المحوري في عملية صنع السياسات العامة، وقد أثَّرت جماعات الضغط والمصالح على مسار السياسات المناخية، وحالت دون تمرير العديد من تلك السياسات، بفضل قوة تحالفات جماعات المصالح في قطاعات الطاقة والعقارات والوقود الأحفوري والصناعات الكيميائية، مقابل محدودية تأثير جماعات المصالح المدافعة عن البيئة والمناخ والطاقة النظيفة (Culhane and Roberts 2021)، وهو ما يؤكد على محورية تأثير الطبيعة الاقتصادية للولايات المتحدة، التي تزخر بالعديد من الولايات التي تستند قوتها الاقتصادية –بشكل رئيس– إلى إنتاج الوقود الأحفوري والصناعات المرتبطة به، والتي تلعب دورًا مؤثرًا في نتائج الاستحقاقات الانتخابية، ومن ثَمَّ، صنع السياسات التي تحمي مصالحهم ومكاسبهم الاقتصادية.

كما أن الطبيعة الفيدرالية للنظام الأمريكي لها تأثيرها كذلك على السياسات المناخية، فقد أظهرت الأدبيات أن الحكومات المحلية على مستوى الولايات كانت تتبنى المزيد من الإجراءات؛ لتسريع وتيرة العمل المناخي في الوقت الذي كانت تشهد فيه الجهود الفيدرالية المزيد من الجمود الذي قد يصل إلى حد التقاعس، تأثرًا بطبيعة صنع القرار والانقسامات بين مختلف القوى داخل دوائر السلطة التشريعية والتنفيذية على المستوى الفيدرالي للدولة (Basseches et al., 2022).

أبرز السياسات والتشريعات والإجراءات التنفيذية

حلت قضايا المناخ على رأس أجندة أولويات إدارة بايدن–هاريس منذ اللحظة الأولى، ويمكن الاستدلال على ذلك الاهتمام من القرار الأول الذي اتخذه بايدن في أول يوم له بالبيت الأبيض، والذي قرر من خلاله عودة الولايات المتحدة لاتفاق باريس المناخي الذي انسحب منه سلفه دونالد ترامب، إلى جانب اتخاذ بعض الإجراءات التنفيذية الأولية مثل توجيه جميع الإدارات والوكالات التنفيذية إلى المراجعة الفورية

لمعالجة اللوائح الفيدرالية والإجراءات التنفيذية الأخرى التي تم اتخاذها خلال السنوات الأربع الماضية، والتي أضرت بالصالح العام على صعيد المناخ والبيئة، بما في ذلك إلغاء التصريح الرئاسي الممنوح لخط أنابيب Keystone XL، مع توجيه مختلف الجهات لمراجعة المعايير الاقتصادية المتعلقة باستهلاك الوقود، وإعادة إنشاء فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بدراسة التكلفة الاجتماعية لغازات الدفيئة (GHG)، بما في ذلك مخاطر المناخ والعدالة البيئية والمساواة بين الأجيال. هذا إلى جانب تحديث الأهداف المناخية الوطنية، حيث إن الهدف الجديد بات يرمي نحو خفض تلوث غازات الدفيئة في الولايات المتحدة بحلول عام 2030 بنسبة تتراوح بين 50-52% عن مستويات الانبعاثات عام 2005 (The White House, 2023a).

وفيما يلي أبرز السياسات والتشريعات والإجراءات التنفيذية التي تنبتها الإدارة الأمريكية الحالية ذات الصلة بقضايا البيئة والمناخ والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة:

الأمر التنفيذي لمعالجة أزمة المناخ في الداخل والخارج

(Executive Order 14008 [Section 211d) Tackling the Climate Crisis Home & Abroad)

تم إقراره في 27 يناير 2021، وبمقتضاه تمت بلورة قضية المناخ باعتبارها أولوية قصوى للإدارة الأمريكية داخليًّا وخارجيًّا؛ حيث تم التوجيه بوضع أزمة المناخ في قلب السياسة الخارجية، والأمن القومي للولايات المتحدة، وكذا استراتيجيات الدفاع، هذا إلى جانب التأكيد على تبنِّي نهج حكومي شامل يَحدُّ من تلوث المناخ في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ، مع حماية الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، فضلًا عن تحقيق العدالة البيئية وتحفيز خلق الوظائف، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (The White House, 2021d).

إنشاء فرقة العمل الوطنية المعنية بالمناخ (National Climate Task Force)

تأسست بموجب الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس بايدن في يناير 2021 بعد تنصيبه، وقد تم استحداث ذلك الكيان للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة، على أن يترأسها مستشار الرئيس لشؤون المناخ، وهو المنصب الذي يشغله وزير الخارجية الأسبق جون كيري، وتضم فرقة العمل قادة على مستوى مجلس الوزراء من 21 وكالة فيدرالية، وكبار المسؤولين في البيت الأبيض، ومهمتهم الرئيسة تنفيذ نهج الحكومة لمعالجة تغير المناخ، وتحقيق العدالة البيئية (The White House, 2021b).

قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف

(Bipartisan Infrastructure Investment and Jobs Act)

تم تمريره في 2021، ويتضمن التشريع تخصيص نحو 550 مليار دولار من الاستثمارات الفيدرالية الجديدة في العديد من البنى التحتية بغرض تعزيز تنافسية الاقتصاد الأمريكي ومعدلات نموه، وتحسين قدرته على المرونة والصمود في مواجهة تغير المناخ بفضل الاستثمار في التحول نحو وسائل النقل المعتمدة على الطاقة النظيفة والكهرباء، بالإضافة إلى الإسهام في خلق فرص عمل جيدة، بما يعزز استدامة الاقتصاد، وبما يحقق العدالة لمختلف الأسر الأمريكية (The White House, 2021c).

الأمر التنفيذي بشأن تحفيز صناعات الطاقة النظيفة والوظائف من خلال الاستدامة الفيدرالية

(Executive Order on Catalyzing Clean Energy Industries and Jobs Through Federal Sustainability)

تم تمريره في نهاية عام 2021، وبمقتضاه يستهدف الرئيس الأمريكي أن تصبح الحكومة الفيدرالية نموذجًا يُحتذى به من أجل جعل قطاع الكهرباء خاليًا من أي ملوثات كربونية بحلول عام 2035، مع استهداف الوصول لصفر انبعاثات في أجل لا يتجاوز عام 2050؛ وذلك من خلال تبني نهج يستند إلى الابتكار، وقيم حماية البيئة، وتضمينها في مختلف الاستثمارات، والمشتريات، والصناعات، التي تشرف عليها الحكومة الفيدرالية (The White House, 2021e).

خارطة طريق لبناء اقتصاد قادر على الصمود في وجه آثار تغير المناخ

(Biden Administration Roadmap to Build an Economy Resilient to Climate Change Impacts)

تم الإعلان عنها في أكتوبر 2021، وهي بمثابة استراتيجية شاملة تستهدف قياس المخاطر النظامية، التي يشكلها تغير المناخ على العائلات والشركات والاقتصاد الأمريكي، والكشف عنها، وإدارتها، والتخفيف من حدتها. وتتضمن الاستراتيجية ست ركائز أساسية، وهي: تعزيز قدرة النظام المالي الأمريكي على الصمود في مواجهة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وحماية المدخرات والمعاشات التقاعدية من المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، واستخدام المشتريات الفيدرالية لمعالجة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، ودمج المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في الإدارة المالية الفيدرالية والميزانية، ودمج المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في الإقراض والاكتتاب الفيدرالي، وبناء بنية تحتية ومجتمعات قادرة على الصمود (The White House, 2021h).

قانون مكافحة التضخم (Inflation Reduction Act)

تم إقراره في أغسطس 2022، ويستهدف التوفيق بين هدف النمو الاقتصادي وخفض التضخم من جهة، والتحول نحو الاقتصاد القائم على الطاقة النظيفة من جهة أخرى، بما يُمكِّن الاقتصاد الأمريكي من تجاوز خطري المناخ والأزمات الاقتصادية، ودون إغفال اعتبارات العدالة المجتمعية، والعدالة البيئية، وحقوق الأسر الأكثر ضعفًا وفقرًا. ويتضمن القانون نحو عشرين من الأحكام الضريبية التي من شأنها أن تسهم في توفير التمويل الضروري؛ لتحقيق العدالة المنشودة، ولتسريع نشر الطاقة النظيفة، وخلق المجال لتحقيق التنمية والنمو العادل والمستدام (The White House, 2023c).

نشر البنى التحتية للسيارات الكهربائية بكل الولايات الأمريكية
(Electric Vehicle Infrastructure Deployment Plans)

مُرر في سبتمبر 2022، وذلك استنادًا إلى تمرير قانون البنى التحتية -السابق الإشارة إليه- فقد تم تخصيص المزيد من التمويل (ما يزيد عن 1.5 مليار دولار)؛ من أجل التوسع في إنشاء شبكة ومحطات شحن للمركبات الكهربائية في كل الولايات، ولمواكبة الأهداف المناخية الوطنية المتعلقة بخفض الانبعاثات، وكذلك جعل نصف جميع السيارات الجديدة المبيعة عام 2030 خالية من الانبعاثات، أخذًا في الاعتبار أن قطاع النقل هو أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة في الولايات المتحدة (U.S. Department of Transportation, 2022).

إجراءات تنفيذية لتحفيز تصنيع الطاقة النظيفة المحلية
(Bold Executive Action to Spur Domestic Clean Energy Manufacturing)

تم الإعلان عنها في منتصف عام 2022؛ من أجل تعزيز آفاق الإنتاج المحلي للطاقة النظيفة، وذلك من خلال الإذن باستخدام قانون الإنتاج الدفاعي (The Defense Production Act, DPA) لتسريع الإنتاج المحلي لتقنيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك أجزاء الألواح الشمسية، ومنح السلطة الكاملة للمشتريات الفيدرالية للعمل على تحفيز قدرة التصنيع المحلي من خلال توجيه تطوير اتفاقيات التوريد الرئيسة؛ لضمان الإمداد الموثوق بالمكونات التي يحتاجها منتجو الطاقة النظيفة، ومنها الطاقة الشمسية بشكل رئيس، بالإضافة إلى دعم مشروعات بناء وتعزيز شبكة الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة (The White House, 2022b).

إطلاق هيئة المناخ الأمريكية (American Climate Corp)

تم الإعلان عنها مؤخرًا في سبتمبر 2023، وتستهدف التوفيق بين الأهداف المناخية وأهداف التنمية الاقتصادية، وخلق وظائف أكثر اتساقًا مع اعتبارات البيئة والمناخ. ووضعت الهيئة هدفًا رئيسًا لها في عامها الأول بأن تسهم في وضع أكثر من 20 ألف شاب في مسارات وظيفية في المجالات المتنامية للطاقة النظيفة، والحفاظ على البيئة، والقدرة على التكيُّف مع تغير المناخ. وستركز هيئة المناخ الأمريكية على الإنصاف والعدالة البيئية، مع إعطاء الأولوية للمجتمعات التي تُركت تقليديًّا وراء الركب، وستقوم الهيئة بالعديد من المهام، منها: تدريب الشباب على المهارات المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ والتحول نحو الطاقة النظيفة، مع العمل على توفير فرص للتوظيف لهم في إطار من التعاون بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمستثمرين، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية (The White House, 2023b).

الاستنتاجات

تبين مما سبق أن السياسات المناخية قد حازت اهتمام إدارة بايدن–هاريس؛ الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل التكلفة والعائد لتلك السياسات وتداعياتها، وهو ما يتم تناوله خلال هذا القسم.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تقييم التكلفة والعائد وفعَّالية السياسات يرتبط بالسياق الذي تنشأ فيه، ومدى ما تلقاه تلك السياسات من دعم أو معارضة استنادًا لثقة المواطنين، ومختلف الفواعل بتلك السياسات، إلى جانب تأثير العديد من العوامل الأخرى.

كما اتسقت نتائج الدراسة مع بعض الدراسات الأخرى التي ارتأت أن السياسات المناخية، التي تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية إلى جانب الاعتبارات البيئية، تحظى بالمزيد من الدعم السياسي والتأييد الشعبي من قبل الرأي العام الأمريكي، مثل تلك الدراسة التجريبية التي قامت بقياس الدعم الشعبي لعدد من السياسات المناخية، ووجدت أن السياسات التي تضمنت إصلاحات اجتماعية واقتصادية، مثل: الإسكان ميسور التكلفة، أو إقرار الحد الأدنى للأجور، أو ضمان توفير الوظائف، تحظى بدعم الرأي العام الأمريكي فيما يتعلق بالعمل المناخي والتحول نحو الطاقة النظيفة (Bergquist et al., 2020).

وهي ذات النتائج التي توصلت إليها الدراسة الراهنة من خلال تحليل السياسات المناخية من منظور حسابات التكلفة والعائد، فالسياسات المناخية التي تم إقرارها بالفعل وتمريرها قد تضمنت هذا التوفيق بين الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية والبيئية، مثلما هو الحال في قانون الاستثمار في البنية التحتية، وقانون

مكافحة التضخم، فكلاهما –كما سبقت الإشارة– قد تضمن تحقيق الترابط والتوازن بين التنمية والنمو الاقتصادي من جهة، والعدالة البيئية والعدالة المجتمعية من جهة أخرى.

كما توصلت الدراسة إلى أن حسابات التكلفة والعائد كانت في قلب عملية صنع السياسات المناخية في إدارة بايدن–هاريس؛ الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من بعض الإجراءات والخطوات التي تبنتها تلك الإدارة لتقدير مختلف أبعاد التكلفة والعائدات المتوقعة، مثلما هو الحال في إصدار استراتيجية شاملة على مستوى الحكومة لقياس المخاطر النظامية التي يشكلها تغير المناخ على العائلات والشركات والاقتصاد الأمريكي مع تقدير سبل التخفيف من حدتها بموجب الإجراءات التي اتخذتها بالفعل الإدارة الأمريكية الحالية، (The White House, 2021g)، فضلا عن إطلاق منصة معلوماتية لتغير المناخ؛ من أجل تعزيز الوعي العام بمخاطر المناخ وتداعياته المختلفة المتوقعة، وذلك عبر خرائط معلوماتية تفاعلية تستند إلى البيانات في الوقت الحقيقي، بما يسهم في مساعدة المجتمعات على فهم مخاطر المناخ والتخطيط لها بشكل أفضل، ومن ثَمَّ ضمان مشاركتهم الفعَّالة ومساندتهم للسياسات المناخية المختلفة، وكذا تقييم فعَّالية جهود الحكومة وسياساتها في هذا الإطار (The White House, 2022c)، خاصة أن الدراسات تشير إلى الترابط بين توافر المعلومات بشأن آثار ومخاطر تغير المناخ، وتزايد الدعم الشعبي للسياسات المناخية (Hart et al., 2022). مع الوضع في الاعتبار أن ممارسات التضليل قد أسهمت في مفاقمة المخاطر المناخية وحالت دون مواكبة الأهداف المناخية في الولايات المتحدة على الصعيد الشعبي، وعلى صعيد الشركات الاستثمارية (Pierre & Neuman, 2021).

ومن ناحية أخرى، حرصت الإدارة الأمريكية أيضًا على مراعاة حساب الأثر الاقتصادي؛ لحث الأطراف من أصحاب المصالح ممن يتخوفون من تأثير السياسات المناخية على مكاسبهم الاقتصادية بفعل الإجراءات المتضمنة في تلك السياسات، مثل الضرائب، أو التحول عن المحروقات لمصادر الطاقة النظيفة، إذ إن الحكومة عملت على تقدير الخسائر المتوقعة جراء استمرار تفاقم المخاطر المناخية، وتركها دون مواجهة وتدخل؛ وذلك من أجل تعزيز ثقة تلك الأطراف لحثهم على دعم الجهود الرامية نحو التصدي لتغير المناخ، لأن تكلفته تفوق تكلفة السياسات المناخية ذاتها، فضلًا عن بلورة المكاسب المحتمل حصدها من تلك السياسات، والتي من شأنها أن تعزز مصالحهم ومكاسبهم. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تأكيد البيت الأبيض المستمر على أهمية قياس التكاليف المالية والاقتصادية لتغير المناخ. فوفقًا للتقديرات الصادرة في مارس 2023، بلغت تكلفة كوارث المناخ والطقس في الولايات المتحدة خلال عام 2022

أكثر من 165 مليار دولار، ووفقًا للأمر الرئاسي التنفيذي فقد تم توجيه الجهات المعنية من أجل تطوير منهجيات من شأنها دمج المخاطر المناخية في تقديرات الموازنة العامة الأمريكية، بما يشمل التغير في الإيرادات الضريبية والإنفاق الفيدرالي؛ لتعزيز مواجهة المخاطر المناخية، وتحفيز الانتقال إلى الطاقة النظيفة (The White House, 2023c).

اتصالاً، فوفقًا للتقييمات الأولية للمخاطر المالية لتغير المناخ؛ فيمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة تتراوح بين 3-10% بحلول نهاية القرن الحالي، فضلًا عن خسارة سنوية في الإيرادات الفيدرالية بنسبة 7.1%، ويمكن أن يضاف للنفقات ما يتراوح ما بين 25-128 مليار دولار سنويا للإنفاق على الإغاثة من الكوارث الساحلية، والتأمين ضد الفيضانات، والتأمين على المحاصيل، والتأمين الصحي، وإخماد حرائق الغابات، وغيرها من التداعيات المحتملة (The White House, 2022a).

وفي المقابل، ثمة تكلفة اقتصادية-مجتمعية أخرى تلوح في الأفق، وتمثل عائقًا إزاء تمرير العديد من السياسات المناخية بسبب تأثيرها المحتمل على الأسر الأكثر ضعفًا وفقرًا. فوفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، ففرض الضرائب الكربونية، ورفع الدعم عن مصادر الطاقة غير النظيفة، سيؤديان لارتفاع فاتورة وأسعار البنزين، والكهرباء، والغاز الطبيعي، وهو ما قد يُزيد من معارضة فئات عديدة لتلك السياسات، ما لم تتضمن ضمانات لحمايتهم من تلك الآثار (بيري، 2021). كما أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أسهمت في مفاقمة هذا الخطر؛ الأمر الذي حرصت الحكومة على تقليص تكلفته، وذلك من خلال زيادة الدعم الحكومي المخصص للوقود الأحفوري، والذي بلغ مستويات غير مسبوقة خلال عام 2022 بتسجيله نحو 7 تريليونات دولار؛ لتقليل فاتورة الطاقة للمستهلكين (بلاك وآخرون، 2023).

ومع ذلك، كان للتكلفة السياسية تأثيرها أيضًا على السياسات المناخية، سواء تلك التي حظيت بفرصة التمرير، مثل قانون مكافحة التضخم الذي تأثر بشدة بالانقسام الحزبي داخل أروقة الكونجرس، أو حتى تلك التي لم تخرج للنور، مثل مشروع قانون إعادة البناء بشكل أفضل (Build Back Better)، والذي لاقى معارضة حتى من قبل الديمقراطيين أنفسهم، مثل السيناتور "جو مانشن"، المنتمي لولاية فرجينيا الغربية المنتجة لموارد الطاقة غير المتجددة (Manchin, 2021; Pramuk, 2021).

وعلى سبيل المثال، لم يخرج قانون مكافحة التضخم إلا بسبب هيمنة الديمقراطيين على مجلس الشيوخ (بواقع 50 صوتًا)،[1] وبالرغم مما أسهم فيه ذلك التشريع من جذب المزيد من الاستثمارات للولايات الجمهورية (Tamborrino & Siegel, 2023). بمقولة أخرى، أسهمت التكلفة السياسية المرتفعة في التأثير بالسلب على الشرعية والاستقرار السياسي، وهو ما ألقى بظلاله على صعوبة تمرير العديد من مشروعات السياسات مع طول أمد التمرير والمفاوضات في خضم اتساع حدة الانقسام والاستقطاب الحزبي (Meyer, 2022).

كما خلصت الدراسة كذلك إلى أن خصوصية السياق الأمريكي قد ألقت بظلالها على حسابات التكلفة والعائد للعديد من الفواعل وأصحاب المصالح، والذين تباينت تقديراتهم لتلك الحسابات على نحو يؤثر على فعَّالية تلك السياسات، ومدى ما تحظى به من تأييد قد ينعكس على شرعية النظام السياسي، وعلى معدلات الإنجاز على صعيد الأجندة المناخية. ولعل أهم الفاعلين المؤثرين في تلك المعادلة منتجو النفط وجماعات الضغط المعبرة عنهم (Rowland-Shea & Mirza, 2021)، إذ حرص اللوبي النفطي على شن معارك ضد إدارة بايدن-هاريس عبر تحميلها مسؤولية ارتفاع أسعار الطاقة، وتفاقم التضخم محليًّا نتيجة للسياسات المناخية، التي أضرت بأمن الطاقة، ومن ثَمَّ الأمن القومي الأمريكي بفعل التأثير السلبي على معدلات الإنتاج، فضلا عن تراجع الاستثمارات في البنى التحتية الإنتاجية، كما تبين من موقف رئيس معهد البترول الأمريكي "مايك سومرز"، والعديد من الجمهوريين وبعض الديمقراطيين المنتمين للولايات النفطية مثل السيناتور "جو مانشين" السابق الإشارة إليه (Bruder, 2023). هذا، بالإضافة لتنامي المعارضة ضد سياسات الإدارة الأمريكية التي أوقفت الاستثمارات في خط أنابيب Keystone XL عبر التركيز على المخاطر والخسائر الاقتصادية والمجتمعية والبيئية لتلك الإجراءات (O'Day, 2023). إلا أن بعض التقديرات تشير إلى ما قد يواجه دور جماعات الضغط النفطية من تحديات بموجب قيام بعضها بلعب دور العملاء المزدوجين، من خلال تمثيل مصالح شركات الوقود الأحفوري، والحكومات المحلية، والمجموعات البيئية المتضررة من المناخ في ذات التوقيت (“California lobbyists” , 2023).

ومع ذلك، تشير بعض التقديرات إلى أن سياسات الإدارة الأمريكية لم تؤدِ إلى تقويض صناعة النفط كما يزعم هذا الفريق المناوئ للسياسات المناخية، بل إن صناعة النفط الأمريكية قد ازدهرت في عهد بايدن، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تزايد معدلات الإنتاج مقارنة بعهد سلفه ترامب، إلى جانب الأرباح

[1] بعد إضافة صوت رئيس المجلس (نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس).

التي حققتها شركات الطاقة خلال تلك الفترة، بل قد وافق المنظمون الفيدراليون على زيادة تصاريح التنقيب عن النفط والغاز بنسبة 74% خلال الأشهر الـ21 الأولى من إدارة بايدن مقارنة بالفترة المماثلة من عهد ترامب (Lefebvre, 2022; Rapier, 2022).

ومع ذلك، تظل مخاوف أصحاب المصالح النفطية قائمة إزاء توجهات الإدارة الأمريكية، التي تنادي بالتحول نحو الطاقة النظيفة والتوقف عن إنتاج الطاقة غير النظيفة (O'Donoghue, 2022). بيد أن بعض التقديرات تثني على المكاسب المتحققة من سياسات الإدارة الأمريكية بفضل إسهامها في تعزيز أمن الطاقة على صعيد الطاقة المتجددة من خلال تعزيز التدفقات الاستثمارية الرامية نحو تكثيف الإنتاج المحلي من تلك الطاقات، وتقليل الاعتماد على الصين في هذا الشأن (Zahn, 2023).

كما يمكن الاستدلال على مدى تأثر السياسات المناخية باعتبارات التكلفة والعائد على مختلف الأصعدة من خلال المؤشرات المعنية بالسياسات الضريبية البيئية، حيث إن تلك الضرائب قد شهدت انخفاضًا خلال عهد إدارة بايدن-هاريس بالمقارنة بما كان عليه الحال عام 2019 -أي في عهد إدارة ترامب-بينس، كما يتضح من الشكل رقم (1).

الشكل 1.

معدل الضرائب البيئية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة 2019-2021

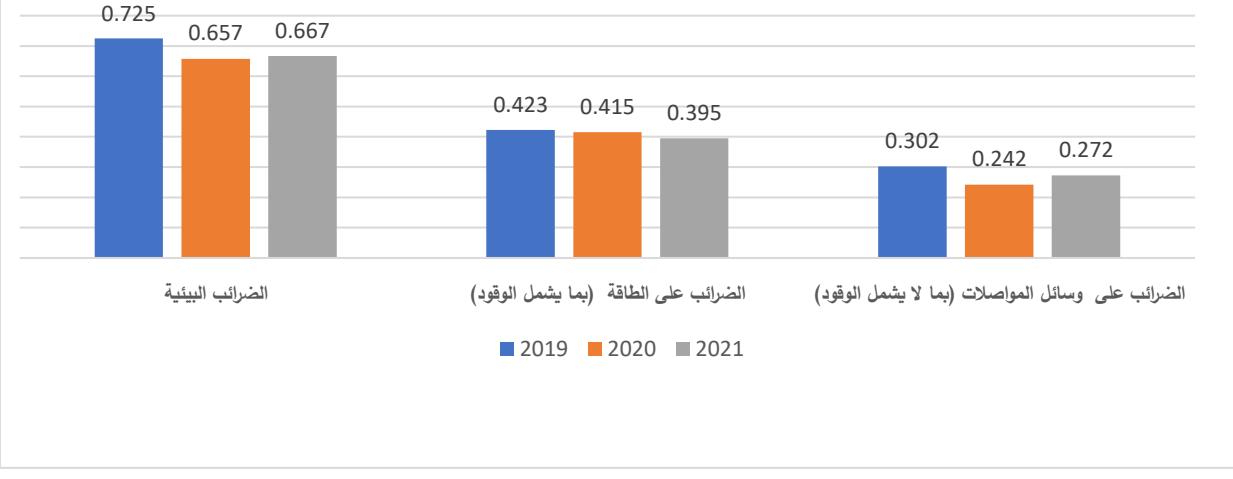

المصدر: (IMF Climate Data, 2023):
https://climatedata.imf.org/datasets/3fb1ed30d3394574b3145246846023b1/explore

وبشكل عام، تشير التقديرات بشأن تقييم فعَّالية السياسات المناخية الأمريكية إلى أنها غير كافية بشكل إجمالي، فثمة حاجة لإجراء المزيد من الإصلاحات على صعيد السياسات الداخلية، فضلًا عن عدم كفاية التمويل المناخي، فلا تزال الولايات المتحدة بحاجة إلى تنفيذ سياسات إضافية للوصول إلى أهدافها المناخية

المأمولة، كما سلطت تلك التقديرات الضوء على التداعيات المحتملة للتكلفة الاقتصادية للسياسات المناخية لإدارة بايدن–هاريس على استمرارية تلك السياسات، وتمَكُّنها من تحقيق الأهداف المناخية، خاصة في ظل تأثير تلك السياسات على ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي؛ حتى إن السياسات المناخية التي تبنتها الإدارة الأمريكية، برغم من تضمينها للعديد من البنود المتعلقة بتعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة، فإنها كي تتجنب التكلفة السياسية والمجتمعية، قد تضمنت كذلك العديد من الامتيازات لصناعة الوقود الأحفوري؛ مما يعني ارتفاع التكلفة البيئية لتلك السياسات من أجل خفض التكلفة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية(“United States in 2030”, n.d.).

واتصالا، تشير نتائج مؤشر أداء تغير المناخ (Climate Change Performance Index, CCPI) إلى أنه على الرغم من السياسات المتبعة، فإن مجمل الأداء الأمريكي في مواجهة تغير المناخ لا يزال منخفضًا، فقد حلت الولايات المتحدة بالمرتبة 52 عالميا في هذا المؤشر عام 2023. في حين أن المؤشر قد سلط الضوء على أهمية الإلغاء التدريجي لدعم استهلاك واستخراج وإنتاج الوقود الأحفوري مقابل التوجه نحو الطاقة المتجددة، وأكدت نتائج المؤشر على ارتفاع التكلفة السياسية لتلك السياسات المناخية، والتي تواجه العديد من العراقيل التي تحول دون مواكبة الولايات المتحدة لأهدافها المناخية في ظل احتدام وتيرة المعارضة الجمهورية، فضلًا عن التكلفة الاقتصادية والمجتمعية، التي تعرقل السياسات الرامية نحو وقف إنتاج واستخراج الوقود الأحفوري (Burck, et al., 2023).

أما على صعيد استطلاعات الرأي، فإنها تحمل العديد من الدلالات بشأن حسابات التكلفة والعائد، وتفاعل الرأي العام الأمريكي مع تلك السياسات ومع الخطر المناخي، بشكل عام. ووفقًا لنتائج أحدث استطلاع رأي صدر عن مركز الأبحاث (PEW) في أغسطس 2023؛ فقد وجُد أن تغير المناخ يمثل أولوية أقل بالنسبة للأمريكيين مقارنة بالقضايا الوطنية الأخرى، مثل تعزيز الاقتصاد وخفض تكاليف الرعاية الصحية، في حين أن غالبية البالغين ينظرون إلى تغير المناخ باعتباره تهديدًا كبيرًا، فنحو 37% من الأمريكيين يرون أن معالجة تغير المناخ يجب أن تكون أولوية قصوى للإدارة الأمريكية هذا العام. كما أن الأغلبية أيضًا (58٪ و55% من المستطلعين) ترى أن المسؤولين المنتخبين في ولايتهم وصناع الطاقة –على الترتيب– لا يبذلون جهدًا كبيرًا لمعالجة تغير المناخ (Tyson et al., 2023).

وكما أظهرت النتائج تفاقم حدة الاستقطاب الحزبي بشأن قضايا المناخ، فهناك تناقض صارخ بين كيفية إعطاء الديمقراطيين والجمهوريين الأولوية لهذه القضية، التي يصفها 59% من الديمقراطيين بأنها

أولوية قصوى، مقابل 13% فقط من الجمهوريين. في حين أنه –وبشكل عام– يرى ثلثا البالغين في الولايات المتحدة أن البلاد يجب أن تعطي الأولوية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية، على التوسع في إنتاج النفط والفحم والغاز الطبيعي (Tyson et al., 2023).

وهو ما تؤكده أيضًا نتائج استطلاعات الرأي الصادرة عن "جامعة يل" لقياس توجهات الرأي العام الأمريكي إزاء السياسات المناخية في ربيع 2023، فقد أظهرت النتائج تنامي حدة الاستقطاب الحزبي بشأن العديد من تلك السياسات، التي يتزايد تأييدها لدى تيار الليبراليين داخل صفوف الديمقراطيين مقابل حدة المعارضة، خصوصًا لدى تيار المحافظين الجمهوريين.

ويشير الشكل التالي إلى إجمالي أعداد المؤيدين لبعض السياسات المناخية، والتي تتراجع في قيمتها الإجمالية تأثرًا بتزايد حدة الاستقطاب بين مختلف التيارات الأيديولوجية والحزبية، كما يُلاحظ تفاوت معدل التأييد لتوجهات السياسات المناخية تبعًا لأهدافها وفقًا لمنظور التكلفة والعائد على الصعيد الاقتصادي والمجتمعي والبيئي، فثمة تأييد للسياسات التي لا تمثل تهديدًا لمصالح مختلف الأطراف، والتي لها عائد بيئي ومجتمعي مثل تشييد المتنزهات، بينما تتراجع معدلات تأييد السياسات المتعلقة بالإضرار بمصالح منتجي الوقود الأحفوري.

الشكل 2.

معدلات تأييد الناخبين الأمريكيين لبعض توجهات السياسات المناخية

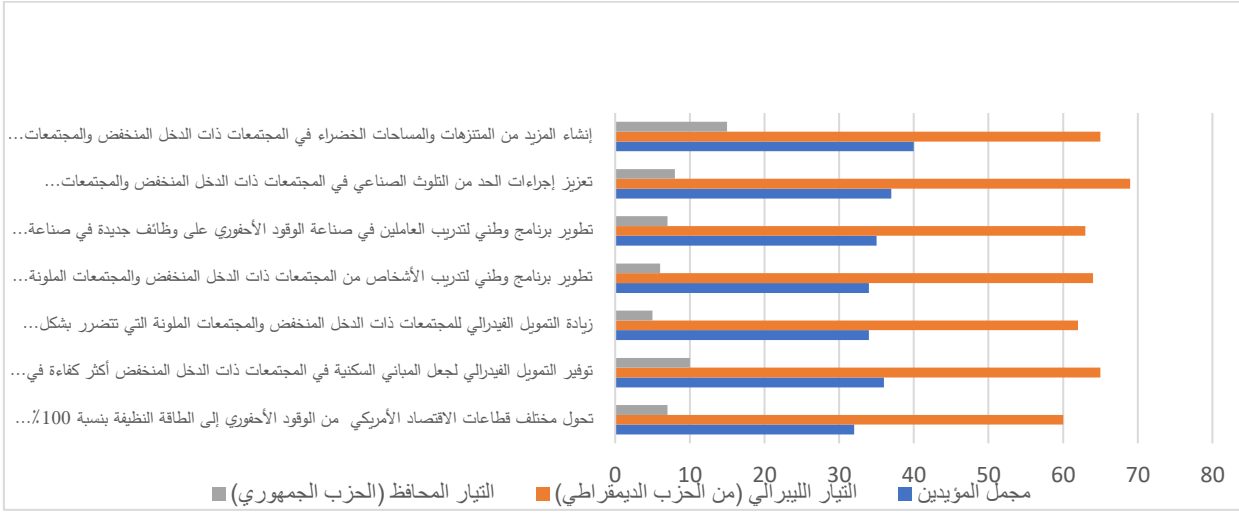

المصدر: (Carman et al., 2023) .

تلك الأبعاد المتداخلة بشأن قضايا المناخ والسياسات المناخية؛ ثمة تأثير محتمل لها على نتائج السباق الانتخابي في 2024؛ الأمر الذي تجلت إرهاصاته في انتخابات التجديد النصفي في 2022، حيث كاد

الديمقراطيون يفقدون بعض مقاعدهم جراء السياسات المناخية التي تبنوها على صعيد الولايات، كما هو الحال في ولايتي ويسكونسون وميتشيجان في مواجهة الضغط الجمهوري المتزايد والمنادي بزيادة الإنفاق والاستثمار في مصادر الطاقة غير المتجددة والوقود الأحفوري (Melvin et al., 2022). وقد خسر بايدن وحزبه الحاكم قدرًا من شعبيتهم خلال تلك الانتخابات جراء ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد معدلات التضخم، والتي تُعزى إلى سياسات الحكومة الأمريكية، ومنها السياسات المناخية التي استهدفت تقليص إنتاج المحروقات (Boak & Miller, 2022). ومع سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب بعد انتخابات التجديد النصفي، واجهت الإدارة الأمريكية المزيد من الصعوبات التي أسهمت في بطء وتيرة تحقيق الأهداف المناخية وتمرير السياسات المطلوبة لذلك الأمر (Davenport & Friedman, 2022).

ومن شأن نتائج السباق الانتخابي المرتقب أن تؤثر وتتأثر بقضايا المناخ والسياسات المناخية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى نتائج استطلاعات الرأي بشأن الانتخابات الرئاسية، والتي تشير أغلبها –وفقًا لمتوسطات نتائج الاستطلاعات– إلى توقع فوز الجمهوريين وعودة ترامب إلى البيت الأبيض بنسبة 45% مقابل 42.8% لبايدن، مع تزايد حظوظ الأول في العديد من الولايات، خاصة النفطية منها، في حين أن نتائج الاستطلاعات تشير أيضًا إلى تحسن حظوظ بايدن ضد المنافسَين من الحزب الجمهوري "رون دي سانتيس"، و"مايك بينس"، في حال ترشح أي منهما عن الحزب الجمهوري بدلًا من الرئيس الأمريكي السابق ترامب (“2024 Presidential Election Polls”, n.d.) .

ومن المتوقع في حال فوز بايدن بولاية رئاسية ثانية أن يمضي قدمًا في تعزيز سياساته المناخية عبر استهداف صناعات الصلب والأسمنت، ومصافي النفط، وغيرها من الصناعات كثيفة الانبعاثات، وذلك من أجل ضمان تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في القضاء على تلوث الوقود الأحفوري بحلول عام 2050، وهو أمر يلقى استحسانًا من قبل المجتمعات التي شهدت ضررًا بالغًا جراء تغير المناخ. وقد يترتب على تلك السياسات المزيد من التكلفة السياسية والمجتمعية، وقد تلقى معارضة من قبل الجمهوريين ممن يرون أن تلك السياسات ستزيد الأزمات المعيشية للأسر الأمريكية، التي لن تكون قادرة على تحمل ارتفاع فواتير الطاقة، وارتفاع تكاليف البناء والبنية التحتية، بما سيتسبب في إغراق الأمريكيين في المزيد من الديون، وهو ما قد ينتقص من فرص الرئيس الأمريكي للفوز بولاية جديدة، أو حتى التمتع بمعدلات مرتفعة من الشعبية والاستقرار في حال استمر بمنصبه (Davenport, 2023).

أما في حال عودة ترامب للبيت الأبيض، والذي يمثل تيار اليمين الشعبوي، فإنه من المتصور أن يتمكن أصحاب المصالح النفطية من تعزيز مكاسبهم، خاصة في ظل التوجه نحو تبني مشروع (Project 2025) الذي يستهدف إحداث تغيير في آليات صنع السياسات العامة –ومنها السياسات المناخية– منذ اليوم الأول لتولي الرئيس الجمهوري لسدة الحكم، على نحو تتعزز فيه صلاحياته في مواجهة الحكومة الفيدرالية والولايات. ويحظى هذا المشروع بدعم قوي من قبل اللوبي النفطي، وشركات إنتاج الطاقة غير المتجددة، والصناعات المرتبطة بها، ويتضمن مخططًا لتوسيع الاستثمارات في البنى التحتية لإنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري، فضلًا عن التخطيط لتقليص الإنفاق الفيدرالي، وإلغاء ثلاثة مكاتب تابعة للوكالات الفيدرالية، وهي المعنية بالأساس بتحقيق التحول نحو الطاقة النظيفة (Friedman, 2023; Noor, 2023).

الخاتمة

مجمل القول، لطالما أسهمت الولايات المتحدة في زيادة معدلات الانبعاثات المسببة لتفاقم خطر تغير المناخ عالميا، إلا أن السياق الداخلي قد حال دون التمكن من اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة لضمان المعالجة الفعَّالة لخطر المناخ على مدار الزمن؛ إذ إن قضايا المناخ والبيئة باتت ملحة في السياق الأمريكي، وتأثرت باحتدام حدة الاستقطاب الحزبي داخل مؤسسات صنع القرار، وهو ما انعكس بالسلب على إمكانية مواكبة تحقيق الأهداف المناخية عبر تبني السياسات المناخية الفعَّالة، بل بلغ الأمر حد الدفع نحو المفاضلة بين الأمن القومي ومواكبة الأهداف المناخية، برغم من تكامل كل منهما مع الآخر، إلا أن تسييس الملف حال دون إدراك ذلك التكامل.

كما أن حسابات التكلفة والعائد قد لعبت دورًا محوريًّا في تحديد أنماط تفاعل مختلف الأطراف المعنية والرأي العام، وجماعات الضغط، والمصالح مع سياسات المناخ، والتي لا تقتصر على التكلفة الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل التكلفة السياسية والمجتمعية والبيئية أيضًا، وهو ما يمثل إشكالية إزاء صنع السياسات المناخية على نحو يستهدف التوفيق بين مختلف أبعاد التكلفة والعائد؛ لتعزيز التأييد والثقة الشعبية في تلك السياسات، وتقليل حدة المعارضة بشأنها.

وقد اتضحت صحة الطرح الذي تناولته الأدبيات بشأن معضلة المناخ في النظم الديمقراطية بفعل آلية صنع السياسات بها، وهو ما يتضح جليًّا في الحالة الأمريكية؛ إذ إن ملف المناخ مُلِح بالأساس، وتنامي الاستقطاب الحزبي والاقتصادي يجعل مواكبة الولايات المتحدة لأهدافها المناخية متوقفة على طبيعة

الإدارة الأمريكية، وما إن كانت الغلبة فيها للحزب الديمقراطي أم الجمهوري، وهو أمر سريع التغيير بفعل تسارع وتيرة تغير موازين القوى في النظام الأمريكي مع الاستحقاقات الانتخابية، سواء عبر الانتخابات الرئاسية أو عبر انتخابات التجديد النصفي.

ومن ثَمَّ، فإن المكاسب التي حققتها إدارة بايدن–هاريس خلال النصف الأول من عهد تلك الإدارة قد شهدت تباطؤًا في النصف الثاني بعد انتخابات التجديد النصفي، التي اقتنص فيها الجمهوريون الأغلبية في مجلس النواب، ويُخشى أن تتقوض تلك المكتسبات في حال انتهاء عهد "بايدن" وعدم استمراره لدورة رئاسية جديدة، وعودة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" من جديد للسلطة عبر الانتخابات المقبلة في 2024.

المراجع

المراجع العربية

بيري، إيان. (10 مارس 2021). رؤية جديدة لجدول أعمال المناخ في الولايات المتحدة .IMF.
https://shorturl.at/hlH06. تم الاطلاع عليها في: 29 سبتمبر 2023.

بلاك، سايمون. باري، إيان. فيرنون، نيت. (24 أغسطس 2023). 7 تريليونات دولار أمريكي: دعم الوقود الأحفوري يقفز إلى مستويات غير مسبوقة. IMF. https://shorturl.at/LPUV0. تم الاطلاع عليها في: 29 سبتمبر 2023.

المراجع الأجنبية

Anthoff, D., & Hahn, R. (2010). Government failure and market failure: On the inefficiency of environmental and energy policy. *Oxford Review of Economic Policy*, *26*(2), 197–224. http://www.jstor.org/stable/43664560

Baker, C. (2020, December 15). *The Trump administration's major environmental deregulations.* Brookings. https://tinyurl.com/hv3m48ar

Basseches, J. A., Bromley-Trujillo, R., Boykoff, M. T., Culhane, T., Hall, G., Healy, N., Hess, D. J., Hsu, D., Krause, R. M., Prechel, H., Roberts, J. T., & Stephens, J. C. (2022, February 16). Climate policy conflict in the U.S. states: A critical review and way forward. *Climatic Change.* SpringerLink. https://doi.org/10.1007/s10584-022-03319-w

Bergquist, P., Mildenberger, M., & Stokes, L. C. (2020, May 12). Combining climate, economic, and social policy builds public support for climate action in the US. *Environmental Research Letters*, *15*, 054019. IOP Publishing. https://doi.org/10.1088/1748-9326/ab81c1

Boak, J., & Miller, Z. (2022, October 19). Facing tough midterms, Biden releasing oil from US reserve. AP News. https://tinyurl.com/ehy5ws37

Bruder, M. (2023, January 12). The oil lobby's 2023 priorities, World News Era. https://shorturl.at/dlwG3

Burck, J., Uhlich, T., Bals, C., Höhne, N., Nascimento, L. (2023). Climate change performance index: Results monitoring climate mitigation efforts of 59 countries plus the EU – covering 92% of the global greenhouse gas emissions. https://ccpi.org/wp-content/uploads/CCPI-2023-Results-3.pdf

California lobbyists play both sides of the climate crisis in 2023 legislative session. (2023, September 5). F. Minus. San Diego, CA. https://rb.gy/0bv0m

Campagnolo, L., & Davide, M. (2019, October). Can the Paris deal boost SDGs achievement? An assessment of climate mitigation co-benefits or side-effects on poverty and inequality. *World Development*, *122*, 96–109. Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2019.05.015

Carman, J., Ballew, M., Lu, D., Leiserowitz, A., Maibach, E., Rosenthal, S., Kotcher, J., Goddard, E., Low, J., Marlon, J., Verner, M., Lee, S., Myers, T., Goldberg, M., Badullovich, N., Mason, T., Aguilar, A., Ongelungel, S. M., Sahlin, K., …Torres, G. (2023, Spring). *Climate change in the American mind: Climate justice.* Yale University and George Mason University. New Haven, CT: Yale Program on Climate Change Communication. https://shorturl.at/lszF1

Combating the climate crisis and pursuing environmental justice. (2020, August 28). Democrats. https://shorturl.at/uERV3

Culhane, T., Hall, G., & Roberts, J. T. (2021, September). Who delays climate action? Interest groups and coalitions in state legislative struggles in the United States. *Energy Research & Social Science, 79*, 102114. Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.erss.2021.102114

Davenport, C., & Friedman, L. (2022, November 17). What the unusual midterm elections mean for climate action. *The New York Times*. https://tinyurl.com/mry65hhb

Davenport, C. (2023, September 17). Biden to target industrial pollution in a 2nd term, if he gets one. *The New York Times*. https://tinyurl.com/4nvynh2d

Dechezleprêtre, A., Fabre, A., Kruse, T., Planterose, B., Chico, A.S., & Stantcheva, S. (2022, July 12). *Fighting climate change: International attitudes toward climate policies*. OECD Economics Department Working Papers, (1714). OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/3406f29a-en

Dennig, F. (2017, August 30). Climate change and the re-evaluation of cost-benefit analysis. *Climatic Change*, *151*, 43–54. CrossMark. https://doi.org/10.1007/s10584-017-2047-4

Edge, D. (2021, December 14). The role of cost-benefit analysis in public policy decision-making. *Berkeley Public Policy Journal.* https://tinyurl.com/yvyyj2p5

Friedman, L. (2023, August 4). A republican 2024 climate strategy: More drilling, less clean energy. *The New York Times*. https://tinyurl.com/4sjdtp4r

Gordon, N., & Press, B. (2023, January 12). *Climate protests: tracking growing unrest*. Carnegie endowment for international peace. https://tinyurl.com/z7e34p9x

Hart, P. S., Campbell-Arvai, V., Wolske, K. S., Raimi, K. T. (2022), Moral hazard or not? The effects of learning about carbon dioxide removal on perceptions of climate mitigation in the United States. *Energy Research & Social Science, 89*, 102656. Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.erss.2022.102656

Haveman, R. H., & Weimer, D. L. (2001). *Cost-benefit analysis*. In: N. J. Smelser & P. B. Baltes (Eds.), International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (pp. 2845–2851). Pergamon. ISBN 9780080430768. https://doi.org/10.1016/B0-08-043076-7/02239-7

Kitt, S., Axsen, J., Long, Z., & Rhodes, E. (2021, Jan). The role of trust in citizen acceptance of climate policy: Comparing perceptions of government competence, integrity and value similarity. *Ecological Economics*, *183*, 106958. Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2021.106958

Lefebvre, B. (2022, November 2). *The oil and gas paradox threatening Biden's party at the polls*. POLITICO. https://rb.gy/8rbom

Lockwood, B., & Lockwood, M. (2022). How do right-wing populist parties influence climate and renewable energy policies? Evidence from OECD countries. *Global Environmental Politics*, *22*(3), 12–37. MIT Press Direct. https://doi.org/10.1162/glep_a_00659

Manchin, Joe. (2021, December 19). Manchin statement on build back better act. News Room. [Press Release]. Washington, D.C. https://shorturl.at/puKU5

Marquardt, J., & Lederer, M. (2022, July 19). Politicizing climate change in times of populism: An introduction. *Environmental Politics*, *31*(5), 735–754. https://doi.org/10.1080/09644016.2022.2083478

Melvin, J., Weber, M., Potter, E., Winston, K., & Staff. (2022, October 18). *US MIDTERMS 2022: Battle for congress portends commodity-specific wrangling* (R. Rubin, Ed.). S&P Global Commodity Insights. https://tinyurl.com/4khbcvh4

Meyer, R. (2022, August 12). Not Even a Single Republican Voted for the Climate Bill…The Inflation Reduction Act is unmistakably partisan. Can the GOP undo it? The Atlantic. https://rb.gy/usrby

Noor, D. (2023, July 27). 'Project 2025': plan to dismantle US climate policy for next Republican president. The Guardian Org. https://tinyurl.com/5x67wn77

O'Day, J. R. (2023, August 28). Keystone XL Fallout: Energy advocates and politicians rally against Biden Energy policy. The Dickinson Press. https://rb.gy/5e573

O'Donoghue, A. J. (2022, November 19). Why the president of the Western Energy Alliance says Biden 'wants to kill American oil and gas.' Deseret News. https://rb.gy/7v5cg

OECD. (2018, Jun 25). *Cost-benefit analysis and the environment: Further developments and policy use*. OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/9789264085169-en

Page, E. A. (2012, October). The hidden costs of carbon commodification: emissions trading, political legitimacy and procedural justice. *Democratization*, *19*(5), 932–950. Routledge. https://doi.org/10.1080/13510347.2012.709689

Povitkina, M., Jagers, S. C., Matti, S., Martinsson, J. (2021). Why are carbon taxes unfair? Disentangling public perceptions of fairness, *Global Environmental Change, 70*, 102356. Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2021.102356

Pramuk, J. (2021, December 17). It's not just Joe Manchin: Here's what stands in the way of Democrats passing Biden's social-spending bill. CNBC. https://shorturl.at/ERT06

Rapier, R. (2022, July 6). Is Biden really responsible for high oil prices? *OilPrice.com, 1.* https://rb.gy/x7t8w

Rowland-Shea, J., & Mirza, Z. (2021, September 30). How oil lobbyists use a rigged system to hamstring Biden's climate agenda. Center for American Progress.

https://shorturl.at/hHZ79

Selseng, T., Linnerud, K., & Holden, E. (2022, February). Unpacking democracy: The effects of different democratic qualities on climate change performance over time. *Environmental Science & Policy*, *128*, 326–335. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2021.12.009

Talwar, M. (2022, February 23). Do climate protests shift public support for climate change action? *Yale Environment Review*. https://tinyurl.com/5466tekp

Tamborrino, K., & Siegel, J. (2023, January 23). Big winners from Biden's climate law: Republicans who voted against it. *POLITICO*. https://shorturl.at/hmHI0

2024 Presidential Election Polls: Biden vs. Trump. (n.d.). 270toWin.com. https://tinyurl.com/4wxjfe27 (Accessed Sept. 29, 2023)

Tyson, A., Funk, C., & Kennedy, B. (2023, August 9). What the data says about Americans' views of climate change. Pew Research Center. https://tinyurl.com/yc3bb2he

U.S. Department of Transportation. (2022, September 27). *Historic Step: All Fifty States Plus D.C. and Puerto Rico Greenlit to Move EV Charging Networks Forward, Covering 75,000 Miles of Highway*. https://tinyurl.com/2s43zzf7

United States in 2030. Policies & Action. (n.d.). Climate Action Tracker. https://tinyurl.com/4skxhy8e

The White House. (2021a, January 20). *Fact Sheet: President-elect Biden's day one executive actions deliver relief for families across America amid converging crises*. https://tinyurl.com/2s4dhfdv

The White House. (2021b, January 27). *Executive order on tackling the climate crisis at home and abroad*. https://shorturl.at/flrQW

The White House. (2021c, February 11). *Readout of the first national climate task force meeting*. https://shorturl.at/fGHOS

The White House. (2021d, April, 22), Fact sheet: President Biden Sets 2030 greenhouse gas pollution reduction target aimed at creating good-paying union jobs and securing U.S. leadership on clean energy technologies, https://tinyurl.com/226pbfmx

The White House. (2021e, August 2). *Updated fact sheet: Bipartisan Infrastructure Investment and Jobs Act*. https://shorturl.at/bcfRW

The White House. (2021f, October 14). *A roadmap to build a climate-resilient economy*. https://tinyurl.com/35ykpj47

The White House. (2021g, October 15). *Fact sheet: Biden administration roadmap to build an economy resilient to climate change impacts*. https://shorturl.at/jRSV1

The White House. (2021h, December 8). *Executive order on catalyzing clean energy industries and jobs through federal sustainability*. https://shorturl.at/kuLR8

The White House. (2022a, April 4). *Quantifying risks to the federal budget from climate change*. https://shorturl.at/ikmsM

The White House. (2022b, June 6). *Fact sheet: President Biden takes bold executive action to spur domestic clean energy manufacturing*. https://shorturl.at/amnCW

The White House. (2022c, September 8). *Fact sheet: Biden-Harris administration launches new climate portal to help communities navigate climate change impacts*. https://shorturl.at/msOU3

The White House. (2023a, January). *Building a clean energy economy: a guidebook to the inflation reduction act's investments in clean energy and climate action (Version 2).* https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/12/Inflation-Reduction-Act-Guidebook.pdf

The White House. (2023b, March 14). *The importance of measuring the fiscal and economic costs of climate change*. https://shorturl.at/drCY9.

The White House. (2023c, September 20). *Fact sheet: Biden-Harris administration launches American climate corps to train young people in clean energy, conservation, and climate resilience skills, create good-paying jobs and tackle the climate crisis*. https://shorturl.at/mrFT9

Williams, P. A., Ng'ang'a, S. K., Crespo, O., & Abu, M. (2020, December). Cost and benefit analysis of adopting climate adaptation practices among smallholders: The case of five selected practices in Ghana. *Climate Services*, *20*, 100198. Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.cliser.2020.100198

Willis, R. (2020). *Too hot to handle? The democratic challenge of climate change* (1st ed.). Bristol University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctvz938kb

Ylä-Anttila, T., Gronow, A., Stoddart, M. C. J, Schneider, V., & Tindall, D. B. (2018, November). Climate change policy networks: Why and how to compare them across countries. *Energy Research & Social Science*, *45*, 258–265. https://doi.org/10.1016/j.erss.2018.06.020

Zahn, M. (2023, January 29). Biden climate law spurred billions in clean energy investment. Has it been a success? *ABC News.* https://tinyurl.com/pjhdkf2v

The International Journal of Public Policies In Egypt- Volume 2, Issue 4 (October 2023)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC
Aya Badr

Climate Policies According to Cost Benefit Analysis Approach: Case Study of Biden-Harris' Domestic Climate Agenda

Abstract

This paper aims to highlight the problematic climate policy-making mechanisms in different political systems, given the growing difficulty of democratic political systems to efficiently manage the climate issue, in light of cost-benefit analysis and the various economic, political, societal, environmental, and cost-benefit perspectives of different parties. The paper focuses on the US as a case study during the Biden-Harris administration era. To answer the research question and ascertain the hypothesis of a correlation between the effectiveness of U. S. climate policies and the legitimacy of the U. S. President, the study adopts the cost-benefit analysis (CBA) methodology. The research concludes with many findings, perhaps the most prominent of which are that the cost-benefit assessment and the effectiveness of policies are correlated with the context from which they arise and the extent to which they receive support or opposition based on citizens' trust and the impact of various related factors. Furthermore, climate policies that consider economic and societal dimensions along with the environment enjoy more political and popular support from American citizens. It is also found that cost-benefit analyses are at the heart of climate policy-making under the Biden-Harris administration. Despite the U.S. administration's efforts to consider the economic impact of climate policies on stakeholders' economic gains, the high political and societal cost has negatively impacted legitimacy and political stability, casting a shadow over the difficulty of passing many climate policies and bills under the circumstances of severe division and partisan polarisation.

Keywords*:* Climate change, Climate policies, Cost-benefit analysis, democracy, U.S. elections